

هذه المسئلة ان الالفاظ كما انها موضوعة لمعانيها
وضمها فنضيق وهي بهذا المعنى تكون اسما وفعل
وحرفا كذلك هي موضوعة لانفسها وضما غير قصدي
علي ما ذهب اليه العد القزازي وعلى هذا في كل لفظ
اريد به نفسه فهو اسم منقول علم لنفسه فتكون
من اعلام الاشخاص لكونها موضوعة لشي بهينه غير
متنا وتغيره وقيل من اعلام الاجناس لكونها
عاما للمفهوم الكلي لكن اللفظ لا يصير بذلك العرص
مشتركا ورده السيد بان دلالة الالفاظ على نفسها
ليست مستندة الي الوضوح اصلا لوجودها في
المهمات ايض بل تفاوت نحو جَسَعَتْ مركب من ثلاثة
احرف وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسما
لان الكلمات منسوبة الاقدام في جواز الاخبار عن
الفاظها سواء كانت موضوعة او هملية ودعوي
ان الواضع وضع المهملات لانفسها وضما قصديا
او غير قصدي وانها اسما بهذا الاعتبار خروج عن
الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة على ان اثبات الوضوح
الغير القصدي لا يساعده عقل ولا نقل وانما ارتكبت
تخصيصا عن التزام الاشتراك في جميع الكلم وما وقع في

كلام

كلام بعض النخاة من ان اللفظ اذا اريد به نفسه كان
علما له لم يرد بمانه علم حقيقة بل اراد انه بمنزلة العلم
في تعيين المعنى المراد وتخصيصه بل تحضره في
بانفسها لا يدرك في ذهن السامع فيعمل عليها بذلك
المحضور انتهى فيكون الحاصل ان اللفظ اذا اريد به
نفسه فهو علم له او بمنزلة العلم في جريان احكام الاسم
عليه سواء كان موهوما او مستعملا لكن اجزا احكام
الاسم عليه واثبات خواصه له يوجب المنهيب الاول
وهو مذهب السيد والسيد ان يقول انما قيل احكام
الاسم وخواصه لكونه تارة ويل الاسم المفرد وانما ذكرنا
هذه العبارة هنا وان كان فيها دقة وصعوبة علم المتبدي
لكنها التفاسير وعمما نفهمها ذكرنا حاصرا على تعيين
الفوايد فان قلت ان قولنا قد حرف وضرب فعل
با اعتبار كون كل من قد وضرب وقع مبتدا يكون اسما
كما علمت والاخبار عن قد بانها حرف وضرب يانه
فعل يفيد خلافا ذلك لان المبتدأ محقق الخبر فالجواب
ان معنى قولنا قد حرف اي ما صدق عليه قد من
الافراد الواقعة في غير هذا التركيب من نحو قد قام
وقد قصد وغير ذلك حرف لاقد الواقعة هنا مبتدا
فانها اسم لارادة لفظها وكذا يقال في ضرب فعل قد يرب
عوله قد اي الحرفية وان لم يعيدها بذلك لانها المرادة